MISSION PERMANENTE
DES EMIRATS ARABES UNIS
GENÈVE

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
جنيف

Ref: 2/3/32 – 36
Date: 27 February 2024

The Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's Note Verbale dated 21 December 2023 concerning a "Call for information for two thematic reports of 2024 from the Special Rapporteur on the right to development", has the honor to forward herewith the response as received from the relevant authorities in the United Arab Emirates.

The Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Permanent Mission of the United Arab Emirates to Geneva
UNITED ARAB EMIRATES

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
Email: hrc-sr-development@un.org

رد وزارة التغير المناخي والبيئة

❖ يرجو المقرر الخاص من الدول الرد على الأسئلة التالية الواردة في الاستبيانيْن:

1- الاستبيان الأول (العدل المناخي: الخسائر والأضرار)

1) يرجى توضيح كيفية تأثر إعمال الحق في التنمية بالخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ. يرجى تحديد الآثار التي يتعرض لها مختلف الأفراد (مثل الأطفال والنساء) والمجموعات (مثل الشعوب الأصلية) والدول (مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية) بشكل مختلف و/أو بشكل غير متناسب.

- تأثير تغير المناخ يؤدي إلى خسائر وأضرار اقتصادية وغير اقتصادية تؤثر على الحق في التنمية. من الناحية الاقتصادية، يمكن أن يؤدي تدهور الظروف المناخية إلى فقدان وتدمير المحاصيل والثروة الحيوانية مما يتسبب في خسائر اقتصادية للمزارعين والمجتمعات الريفية وزيادة تكاليف الاستجابة للكوارث الطبيعية، مما يؤثر على الدخل والفرص الاقتصادية للأفراد والمجتمعات. من الناحية غير الاقتصادية، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة التهجير والنزوح وتفاقم الفقر والتغيرات في أنماط الحياة والثقافة الاجتماعية.
- مختلف الأفراد والمجموعات والدول تتأثر بشكل مختلف بتغير المناخ. على سبيل المثال، الأطفال والنساء يمكن أن يكونوا أكثر عرضةً للأضرار نتيجة لتفاقم الفقر ونقص الوصول إلى الموارد الأساسية نتيجة تدهور الأمن الغذائي وزيادة انتشار الأمراض. وبالنسبة للمجموعات الهشة مثل الشعوب الأصلية قد تواجه خسائر كبيرة فيما يتعلق بحفظ تراثهم الثقافي وتقاليدهم وعلاقتهم بالبيئة فإن فقدان التنوع البيولوجي وتدمير المواقع الثقافية يمكن أن يؤثر بشكل كبير على هويتهم وحقوقهم الثقافية . بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن تأثيرات تغير المناخ قد تكون مدمرة بسبب التعرض لزيادة مناسيب مستوى البحر وتكرار الكوارث الطبيعية.

2) يرجى تحديد الالتزامات التي تقع على عاتق الدول والجهات الفاعلة الأخرى، مثل مؤسسات تمويل التنمية والشركات، لتجنب آثار الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتخفيفها والحد منها.

- تحمل الدول والجهات الفاعلة الأخرى الالتزامات لتجنب آثار الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية وتخفيفها والحد منها. تشمل الالتزامات التي تقع على عاتق الدول والجهات الفاعلة الأخرى تبني سياسات واستراتيجيات لتقليل الاستفادة من الطاقة الحفريَّة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى دعم التكنولوجيا النظيفة والمبادرات المناخية المستدامة وزيادة إجراءات للحد من انبعاث الغازات الدفيئة وتحسين التكيف وتعزيز التنمية المستدامة. بالإضافة إلى الدول، أيضًا على المؤسسات المالية والشركات تبني ممارسات استدامة وتقديم دعم مالي للمشاريع التي تساعد في تخفيف تأثيرات تغير المناخ وتكيف المجتمعات معه وأن تضع في اعتبارها الأثر المحتمل لأنشطتها على المناخ وحقوق الإنسان.

3) يرجى تحديد الأساس القانوني و/أو الأخلاقي الذي تستند إليه الدول والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الشركات، للمساهمة في الصندوق (صندوق الخسائر والأضرار) من أجل تغطية الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ.

- من الناحية القانونية، يجب أن تستند الدول والجهات الفاعلة الأخرى إلى الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس. هذه الاتفاقيات تحدد الالتزامات المتعلقة بتقليل انبعاث الغازات الدفيئة ودعم التكيف والتعاون الدولي.

4) بالإضافة إلى تقديم مساهمة مالية للصندوق، يرجى تحديد المكونات غير المالية التي قد تكون ذات صلة من منظور العدل المناخي (على سبيل المثال، نقل التكنولوجيات الخضراء، وبناء القدرات ومسارات إعادة التوطين للمهاجرين بفعل تغيُّر المناخ).

- بالنسبة للمساهمة في صندوق الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ، يتعين على الدول والشركات أن تلتزم بالتعهدات المالية والتعاون لتوفير الدعم المالي. ومن المهم أيضًا تحديد المساهمات غير المالية التي يمكن أن تكون مفيدة، مثل نقل التكنولوجيا

النظيفة وبناء القدرات وتعزيز المعرفة العلمية حول تغير المناخ وتأثيراته، وتشجيع مسارات إعادة التوطين للمهاجرين بسبب تغير المناخ

5) يرجى توضيح كيفية اتباع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان تشغيل الصندوق في تشغيل الصندوق وإدارته (على سبيل المثال، دمج اعتبارات مثل إمكانية الوصول وعدم التمييز والتمثيل العادل في صنع القرار والاستجابة للنوع الاجتماعي وإيواء المجتمعات والبلدان المهمشة المعرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ).

- عند تشغيل الصندوق، يجب أن يتبع نهج قائم على حقوق الإنسان. يجب أن يتضمن ذلك اعتبارات مثل إمكانية الوصول العادل للموارد والخدمات وعدم التمييز والتمثيل العادل في صنع القرارات والاستجابة للنوع الاجتماعي وإيواء المجتمعات والبلدان المهمشة.
- اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تشغيل الصندوق وإدارته يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ والممارسات التي تحترم وتعزز حقوق الإنسان. إليك كيفية تحقيق ذلك:
  - المساواة وعدم التمييز: يجب أن يتم التعامل مع جميع المستفيدين والمعنيين بالصندوق بمساواة وبدون تمييز بناءً على أي اعتبارات من بينها الجنس، العرق، الدين، العمر، الجنسية أو أي اعتبارات أخرى. يجب تطبيق سياسات وإجراءات لضمان عدم وجود تمييز في إدارة الموارد وتوزيع الفرص.
  - الشفافية والمساءلة: يجب أن تكون العمليات والقرارات المتعلقة بتشغيل الصندوق شفافة ومفهومة لجميع الأطراف المعنية. يجب توفير معلومات كافية حول ميزانيات الصندوق وأدائه ونتائج مشاريعه. كما يجب وضع آليات للمساءلة في حالة وجود انتهاكات أو تقصير في تحقيق أهداف الصندوق.
  - المشاركة والمساءلة: يجب أن يتمكن جميع الفئات المعنية، بما في ذلك الأطفال والشباب والمجتمعات المحلية، من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالصندوق. يجب تشجيع المشاركة الفعالة وتوفير الفرص للتعبير عن الآراء والمخاوف والاحتياجات.
  - الحماية والتمكين: يجب أن تتخذ الصندوق إجراءات لحماية حقوق المستفيدين، بما في ذلك الأطفال، من التأثيرات السلبية المحتملة لمشاريعه. يجب أن تكون هذه الإجراءات جزءًا من التقييمات الأولية والخطط الاستراتيجية للصندوق.
  - التعاون والتنسيق: يجب على الصندوق التعاون مع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، لضمان تنفيذ البرامج والمشاريع بطريقة تحترم حقوق الإنسان وتلبي احتياجات المستفيدين.
- باعتبار هذه النقاط والمبادئ، يمكن للصندوق أن يضمن تشغيله وإدارته بطريقة تتماشى مع معايير حقوق الإنسان وتعزز العدالة والتنمية المستدامة

6) يرجى توضيح كيفية ضمان أن الصندوق و/أو تمويل المناخ (بما في ذلك تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه) لا يؤدي إلى وقوع البلدان النامية في فخ الديون.

- يجب أن يضمن تمويل المناخ وتحقيق أهدافه دون أن يؤدي إلى وقوع البلدان النامية في فخ الديون. من الأساسي الحفاظ على توازن مشروع بين القروض والمساعدات بحيث لا تزيد الأعباء المالية على البلدان المتأثرة بتغير المناخ. يجب وضع ترتيبات للتمويل المناخي تضمن الشفافية والمساءلة وعدم تجاوز القدرة على سداد الديون.

- يجب على الصندوق والمؤسسات المالية ذات الصلة تصميم البرامج والمشاريع بحيث لا تؤدي إلى تزايد الديون للبلدان النامية، بل يجب أن تكون هذه التمويلات ذات شروط ميسرة ومرنة، مع التركيز على تعزيز القدرات والاستدامة بدلاً من إنشاء ديون جديد

- ضمان عدم وقوع البلدان النامية في فخ الديون نتيجة لتمويل المناخ أو الصندوق يتطلب اتخاذ عدة إجراءات وسياسات محددة:

  - تقديم التمويل بشروط ميسرة: ينبغي أن يتم توفير تمويل المناخ والصندوق بشروط ميسرة ومرنة، مما يسمح للبلدان النامية بالوفاء بالالتزامات المالية دون تحميلها بأعباء ديون غير مستدامة.

  - تعزيز التمويل الغير قروضي: ينبغي زيادة نسبة التمويل الغير قروضي، مثل المنح والمساعدات غير المستردة، والتمويل الذاتي، والاستثمارات المباشرة، والشراكات العامة-الخاصة، والأدوات المالية الابتكارية، لتخفيف الضغط على بلدان الاستقرار المالي.

  - تنويع مصادر التمويل: يجب على البلدان النامية تنويع مصادر التمويل لمشاريع المناخ، مما يساعدها على تقليل التعرض لمخاطر الديون. على سبيل المثال، يمكن استخدام الضمانات الحكومية لجذب الاستثمارات الخاصة، واستخدام العوائد المالية المتوقعة من مشاريع المناخ لسداد الديون.

  - تقديم الدعم الفني والتقني: يجب توفير الدعم الفني والتقني للبلدان النامية لبناء القدرات وتعزيز الإدارة المالية والمؤسسية، مما يمكنها من تخطيط وتنفيذ مشاريع المناخ بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

  - التركيز على الاستدامة والفائدة الاقتصادية: ينبغي أن يتم توجيه التمويل نحو مشاريع المناخ التي تعزز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المستفيدة، مما يساعدها على تحقيق النمو وتقليل الاعتماد على الديون في المستقبل.

  - التعاون الدولي والتضامن العالمي: يجب على المجتمع الدولي التعاون في تقديم التمويل والمساعدة الفنية للبلدان النامية، مما يمكنها من مواجهة تحديات تغير المناخ بشكل أفضل ودون تفاقم الديون.

- بتبني هذه الإجراءات، يمكن للصندوق وتمويل المناخ أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية دون أن يؤدي إلى وقوعها في فخ الديون.

2- الاستبيان الثاني (حق الأطفال والأجيال المقبلة في التنمية)

1) يرجى توضيح ما الذي يعنيه الحق في التنمية بالنسبة للأطفال بما يتماشى مع أطر السياسات والصكوك المعيارية ذات الصلة. كما يرجى توضيح ما الذي يعنيه الحق في التنمية بالنسبة الأجيال المقبلة.

- الحق في التنمية هو حق أساسي ينبغي منحه للأطفال والأجيال المقبلة. يعني هذا الحق توفير الفرص والبيئات التي تمكن الأطفال من تحقيق كامل إمكاناتهم والعيش بكرامة. بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، يجب على الدول أن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان تنمية صحية ونفسية واجتماعية ملائمة للأطفال، وأن تسعى لحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال والإساءة. بالنسبة للأجيال المقبلة، الحق في التنمية يتعلق بضمان الاستدامة والإرث المستدام الذي يتركه الجيل الحالي للأجيال القادمة. يعني ذلك أن القرارات والسياسات اليوم يجب أن تأخذ في الاعتبار تأثيرها على الأجيال المستقبلية والحفاظ على الموارد والبيئة لصالحهم.
- بالنسبة للأطفال، يعني الحق في التنمية الحصول على الفرص والإمكانيات اللازمة لتحقيق كامل إمكاناتهم وتطويرهم بشكل صحيح وشامل. يتضمن ذلك الحق في الحياة والصحة والتعليم والرعاية الكافية والمحاولة لتحقيق أقصى إمكاناتهم. أما بالنسبة للأجيال المقبلة، فيعني الحق في التنمية ضمان توفير الظروف والموارد اللازمة لتحقيق حياة مستدامة وصحية وآمنة للأجيال القادمة، بما يتضمن حماية البيئة وتقديم الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

2) يرجى توضيح كيفية تأثر حقوق الإنسان للأطفال والأجيال المقبلة بالقرارات المتعلقة بالتنمية (على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية أو التكنولوجيات الجديدة) التي يتخذها جيل البالغين الحالي. يرجى تقديم أمثلة خاصة بدولتكم أو مجال عملكم.

- تأثير القرارات المتعلقة بالتنمية على حقوق الإنسان للأطفال والأجيال المقبلة يمكن أن يكون كبيراً ومتنوعاً. على سبيل المثال، قرارات التنمية الاقتصادية قد تؤثر على حق الأطفال في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، حيث قد تؤدي إلى زيادة الفقر أو الانقسام الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تقنيات التنمية الجديدة، مثل التكنولوجيا، يمكن أن تؤثر على حياة الأطفال بشكل كبير، سواء كان ذلك إيجابياً من خلال توفير فرص جديدة أو سلباً من خلال انتهاك الخصوصية وتعريض الأطفال للمخاطر

3) يرجى توضيح كيفية ضمان المشاركة الهادفة للأطفال والأجيال القادمة في القرارات المتعلقة بالتنمية على جميع المستويات (على سبيل المثال، في صياغة السياسات أو تقييم الآثار). كما يرجى توضيح ما إذا كانت هناك أي ممارسات أو نماذج جيدة قائمة في هذا الصدد.

- ضمان المشاركة الهادفة للأطفال والأجيال القادمة في القرارات المتعلقة بالتنمية يتطلب إدماج أصواتهم وآرائهم في العمليات القرارية. ينبغي أن تشمل تلك المشاركة إمكانية الوصول إلى المعلومات والمشاركة في وضع السياسات وتقييم الآثار. توجد العديد من الممارسات الجيدة في هذا الصدد، مثل إنشاء منتديات للأطفال حيث يمكن للأطفال التعبير عن آرائهم في القضايا ذات الصلة، وتضمين وجهات نظرهم في صياغة السياسات التي تؤثر على حياتهم

4) يرجى توضيح كيفية دمج نَهجٍ متعدد الجوانب تجاه مشاركة الأطفال لضمان مراعاة الآثار المتباينة لمختلف أشكال التمييز أو الاستبعاد أو الضعف المترتبة على الأطفال كما يرجى تقديم أي أمثلة عن الممارسات الجيدة في هذا الصدد.

- نهج متعدد الجوانب تجاه مشاركة الأطفال يعني ضرورة مراعاة الآثار المتباينة لمختلف أشكال التمييز والاستبعاد. على سبيل المثال، يجب أن يُؤخذ في الاعتبار تأثير الفقر والانقسام الاجتماعي عند تصميم السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز حقوق الأطفال. يجب أن تتخذ الممارسات الجيدة في هذا الصدد في الاعتبار التدابير للتوصل إلى إدماج شامل ولتقديم الدعم للأطفال الذين يواجهون تحديات متنوعة.

5) يرجى تحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لحماية وتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان للأطفال.

- لحماية وتمكين المدافعين عن حقوق الأطفال، يجب أن تتخذ الحكومات والجهات ذات الصلة إجراءات لحماية المناصرين وتقديم الدعم لهم. يمكن أن تتضمن هذه الإجراءات إنشاء آليات لتقديم الشكاوى والحماية والدعم القانوني للمدافعين عن حقوق الأطفال.

6) يرجى تحديد كيفية إنشاء آليات علاجية قضائية وغير قضائية مراعية للأطفال لمعالجة انتهاكات حقوق الطفل في سياق السياسات أو المشاريع أو البرامج التنموية.

- إنشاء آليات علاجية قانونية وغير قانونية تتطلب مراعاة خاصة لحماية الأطفال والتعامل مع انتهاكات حقوقهم. ينبغي أن تكون هذه الآليات مخصصة خصيصاً للأطفال، مع مراعاة خصوصياتهم وحمايتهم من أي تعرض إضافي. يجب أن تعمل هذه الآليات على توفير الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي للأطفال الضحايا، وتأمين العدالة والتعويض عن الأضرار التي تعرضوا لها.

- باختصار، حقوق الأطفال والأجيال المقبلة في التنمية ينبغي أن تكون أساسية في جميع سياسات وبرامج التنمية. يجب أن تتخذ الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني الإجراءات اللازمة لضمان مشاركة الأطفال وحمايتهم وتمكينهم لضمان تحقيق حقهم في التنمية بطريقة شاملة ومستدامة.